البرلمانيون الجدد: القوى والإمكانات والتحديات: تجديد أم تجميد؟

سارة رضا أحمد(*)

المقدمة:

تُمثل الانتخابات البرلمانية 2012/2011 نقطة تحول مهمة في مسار الثورة المصرية؛ حيث تتأسس عنها أول مؤسسة تشريعية منتخبة بعد ثورة 25 يناير, فبعد عقود من تجريف الحياة السياسية وتزييف وتزوير إرادة الشعب في ظل بيئة سياسية قائمة على السلطوية والاحتكار السياسي لصالح حزب الحاكم والحزب الحاكم "الحزب الوطني الديمقراطي المنحل", وفرّت ثورة 25 يناير مناخاً سياسياً جديداً أعاد تعريف علم السياسة كعلم إرادة وإدارة الشعوب فسمح بالمشاركة السياسية بأنواعها ووسائلها المختلفة, فلقد شهدنا بعد الثورة المصرية حالة من الانتقال المفاجئ من الجمود والانسداد السياسي إلى حالة من السيولة السياسية كان أحد مؤشراتها انفجار الأرقام الراغبة في الانضمام للسياسة[1].

ولقد عبّر عن ذلك تضاعف عدد الأحزاب بعد الثورة ليصل إلى 75 حزباً وذلك بعد أن أصبح متاحاً لخمسة آلاف عضو فقط ينتمون لعشرة محافظات تكوين حزب بمجرد إخطار لجنة الأحزاب؛ فاستطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تؤسس حزب "الحرية والعدالة" بحيث يكون بمثابة الذراع السياسي لها, ولقد تمكّن كل من حزب الوسط وحزب الكرامة العربية من التأسيس بعد تكرار رفض طلبيهما من قِبل لجنة شئون الأحزاب في النظام البائد, كما شهدنا تغيراً في مواقف بعض التيارات السلفية بدخولها المجال السياسي الحزبي, فضلاً عن الدور السياسي لشباب الثورة المصرية. ومن ثمّ يثور التساؤل حول خريطة القوى البرلمانية الجديدة , وفي ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها مصر مجتمعاً ودولةً، وإمكانات البرلمانيين الجدد لمواجهة هذه التحديات ومدى قدرتهم على تحقيق مطالب الثورة والحفاظ على مكتسباتها وإدارة المرحلة الانتقالية إدارة سليمة وتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الرؤى الإدراكية والذهنية للبرلمانيين الجدد فيما يتعلق بدورهم الأساسي كنواب برلمانيين, ومدى إدراكهم ووعيهم بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البرلمان, ومدى قدرتهم على مواجهة هذه التحديات, وكذلك طبيعة علاقة القوى البرلمانية بعضها ببعض. ومن ثمّ فإن السؤال الرئيس الذي تدور حوله الدراسة هو: **هل البرلمانيون الجدد لديهم مسار جديد يتبعونه بحيث يصبح البرلمان أداة تشريعية ورقابية فعّالة**

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] د.إبراهيم عرفات, ندوة "كيف تدخل عالم السياسة" نظمها مركز الدراسات الحضارية وحورا الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في 9 مايو 2011.

<u>عن حق أم أنهم يسيرون في المسار القديم, وسيصبح البرلمان قاصراً على وجوه جديدة دون سياسات ناجزة وفعالة؟</u>

وهناك مجموعة من الأدبيات السابقة التي تناولت الانتخابات التشريعية السابقة بالدراسة والتحليل, ومن أهم هذه الأدبيات التي تم الرجوع إليها:

1. د.علي الصاوي, "الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية"[2]:

يوضح د.علي الصاوي في مستهل هذا الكتاب أن هذا الإصدار يمثل نوعا من "الخدمة البحثية" إلى أطراف العملية الانتخابية والمهتمين بإطارها القانوني والتنظيمي, وفي ضوء التغيرات التي شهدتها الحياة السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير كان من الطبيعي أن يتضمن ذلك الإطار القانوني المنظِّم للانتخابات البرلمانية تغييرات كثيرة وأمور جديدة, فيتناول هذا الكتاب جزئين رئيسيين:

الأول: يتناول عناصر الإطار القانوني للانتخابات من (الإعلانين الدستوريين الأول والثاني, والقانون رقم 73 لسنة 1956 لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية, والقانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب, وقانون رقم 120 لسنة 1980 في شأن مجلس الشورى, وقانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

الثاني: يتعلق بأهم ملامح النظام الانتخابي؛ حيث تناول أهم المستجدات في النظام الانتخابي, والقضايا الحاكمة في فهم النظام الانتخابي الجديد مثل الإطار الزمني لإجراء الانتخابات, وطبيعة البرلمان الجديد (انتقالي أم دائم), مجلس واحد أم مجلسين، وسن المرشح وتمكين الشباب, وتمثيل المرأة.

2. د.ياسر كاسب, "برلمانات العرب ما بعد ثورات الشعوب"[3]:

يبدأ د.ياسر كاسب كتابه بتأصيل نظري لعمل البرلمان ووظائفه في النظم المعاصرة, وكذلك يتناول الإطار السياسي والدستوري والقانوني لعينة من برلمانات الدول العربية (مصر/ الكويت/ البحرين/ لبنان/ المغرب)، ويعود اختيار هذه الدول لتمثيل خصائص كافة النظم السياسية العربية مع مراعاة التنوع الجغرافي للدول العربية، موضحاً أن البيئة السياسية تحدد بدرجة كبيرة مكانة البرلمان في النظام السياسي وقدرته على ممارسة دور فعال, أما الإطار القانوني فيحدد طريقة ممارسة هذا الدور وينظمه, مع التأكيد على عدم إمكانية فصل

[2] د.علي الصاوي (محرر), "الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية", جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات البرلمانية, 2011.

[3] د.ياسر كاسب, "برلمانات العرب ما بعد ثورات الشعوب", القاهرة: المركز الإقليمي للأبحاث والاستشارات, 2011.

الإطـار القـانوني عـن الأبعـاد السياسـية التـي تشـمل طبيعـة نظـام الحكـم, ومـدى التطـور الديمقراطي الذي وصلت إليه الدولة, وكذلك طبيعة الثقافة السائدة بين المواطنين.

كمـا يوضـح د.ياسـر كاسـب أن الدسـتور واللائحـة الداخليـة للبرلمـان يمـثلان الإطـار القانوني لعمله, فالدستور هو الإطار العام لحدود العمل البرلماني, بينما اللائحة فهي الأداة الأساسية لتنظيم وحسن سير عمل المجلس, وتضبط العلاقات بين الفاعلين السياسيين (الأغلبية والمعارضة) وتحقق التوازن المطلوب بينهم ومن ثمّ فهي بمثابة القانون الذاتي الذي يكون البرلمان قد تعهد ضمناً أن يحترم أحكامه. كما تناول بالتفصيل أجهزة المجلس في البرلمانات العربية وبالتفصيل الجهاز الإداري (الأمانة العامة) لمجلس الشعب, واختصاصات البرلمان التشريعية والرقابية, مع توضيح محددات استقلالية البرلمان, والعلاقة بين البرلمان والمواطنين, والعلاقة بين البرلمان والإعلام.

3. **السيد عبد المطلب غانم, "العلاقة بين تكوين البرلمان وآدائه: مجلس الشعب المصري في الفصل التشريعي 2005-2006"[4]:**

يلقي هذا الكتاب الضوء (من خلال ثلاث أوراق رئيسية) على الوظيفة السياسية لمجلس الشـعب المصـري ودوره الرقـابي ومـدى فاعليتـه وتـأثيره علـى مسـار السياسـات العامـة والإشكاليات الكبرى التي تواجهه والإطار الدستوري الحاكم له, واتجاهات القوى السياسية المختلفة داخله, هذا بالإضافة إلى آلياته في صنع القوانين والاتفاقيات الدولية, كما تعرضت بعض الأوراق لتقييم أدائه بشكل عام في الدورة البرلمانية عام 2005, فيدور النقاش داخل هذا الكتاب حول مدى تمثيل المجلس النيابي لفئات الشعب, وتأثير التمثيل في أداء المجلس النيابي لوظائفه التشريعية والمالية والرقابية.

4. **د. مصطفى علوي, "انتخابات مجلس الشعب 2000"[5]:**

يحوي هذا الكتاب دراسات أجريت عن الانتخابات التشريعية في نوفمبر وديسمبر 2000، وهذه الدراسات تنقسم إلى نوعين: أولهما بحث نظري في الإطار العام لتلك لانتخابات, وثانيهما دراسات ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية التي يفترض أنها تمثل المجتمع الانتخابي المصري في كل من: دائرة بنها/ دائرة مركز المنيا/ الدائرة السابعة بالأسكندرية دائرة العطارين واللبان/ دائرة مركز أسيوط/ دائرة بولاق الدكرور والعمرانية.

---

[4] د.السيد عبد المطلب غانم (محرر)," العلاقة بين تكوين البرلمان وأدائه: مجلس الشعب المصري في الفصل التشريعي 2005-2006)", جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى, 2008.

[5] د.مصطفى علوي(محرر), "انتخابات مجلس الشعب 2000", (كونراد, 2000), الطبعة الأولى.

والسؤال الرئيس الذي يتمحور حوله البحث هو: هل انتخابات 2000 هي استمرار لما سبقها من انتخابات تشريعية منذ عام 1976 –وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية أجريت في ظل نظام التعددية السياسية– أم أن ثمة عناصر للتغيير تجعل انتخابات 2000 مختلفة عما سبقها, وما هي عناصر التغيير تلك؟ وكيف وإلى أي مدى ستؤدي نتائج الانتخابات إلى نتائج مختلفة عن نتائج الانتخابات السابقة؟ وهل ستفرز انتخابات 2000 مجلساً تشريعياً مختلفا عما سبقه من مجالس؟ ولقد اقتضى ذلك تحليلاً للعملية الانتخابية في مختلف عناصرها ومستوياتها المتمثلة في التصورات والحركة والأبنية. ولقد جاءت نتائج الانتخابات لتوضح أن هذه الانتخابات شهدت سمات للاستمرارية أهمها: الضعف الهيكلي للأحزاب المصرية, ضعف تمثيل المرأة والأقباط, نفوذ رجال الأعمال والمال, ومن مظاهر التغيير تنامي المستقلين حيث استطاع المستقلون الفوز بأغلبية 253 مقعد من إجمالي عدد 442.

* ولقد استفادت الباحثة من هذه الأدبيات المختلفة, وحاولت أن توظفها في عناصر البحث المختلفة, فنجد أن الدراسة تنقسم إلى جزئين رئيسيين:

***الجزء الأول: إطار نظري يتناول:**

- النمط السائد في برلمانات النظام البائد، للتعرف على أوجه القصور وبالتالي علاجها أو تلافيها.
- التحديات (الداخلية/الإقليمية/الدولية).
- خريطة القوى البرلمانية الجديدة.

***الجزء الثاني: جزء تطبيقي:**

حيث ستعتمد الباحثة على أسلوب "**المقابلة المعمقة**"* مع بعض نواب البرلمان الجدد بحيث يمثلون اتجاهات سياسية متباينة, ومن ثمّ سيعتمد الجزء الثاني على تحليل مضمون المقابلات. وستضم المقابلة مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة النظرية, **وبالتالي فإن الإجابة عن هذه التساؤلات ستقدم مؤشرات عما إذا كان البرلمانيون الجدد لديهم مسار جديد يتبعونه بحيث يصبح البرلمان الجديد أداة تشريعية ورقابية فعالة عن حق, أم أنهم يسيرون على المسار القديم فيصبح البرلمان الجديد قاصراً على وجوه جديدة دون سياسات ناجزة وفعالة.**

* لا يمنع استخدام "المقابلة المعمقة" من متابعة مقالات بعض النواب في الصحف المستقلة وحواراتهم التلفزيونية أثناء الترشح, وإن كان أسلوب المقابلة المعمقة يقدم نتائج أكثر تحديداً وأكثر مصداقية, إلا أن متابعة الصحف والبرامج التلفزيونية مثلت أداة مهمة لجمع المعلومات في حالة عدم التمكن من إجراء المقابلة مع بعض النواب.

***الجزء الأول: الإطار النظري:**

أولاً: النمط السائد في برلمانات النظام البائد[6]:

كانت السمة الرئيسة التي اتسمت بها غالبية المجالس التشريعية في ظل النظام السابق أنها كانت تعكس المناخ السياسي المشوه والمزيف الذي نشأت وتكونت فيه والذي كان يُكرّس الأحادية السياسية لصالح حزب الحاكم ويحول دون ممارسة سياسية ديمقراطية حقيقية في ظل انتخابات حرة ونزيهة, ومن ثمّ شهدت غالبية برلمانات النظام السابق هيمنة الحزب الوطني الحاكم واستحواذه على الأغلبية المسيطرة على إصدار قرارات المجلس وبالتالي هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية, فتحول البرلمان من كونه أحد مؤسسات الدولة الرئيسة وأحد مصادر سلطاتها والمنوط بها التشريع والرقابة إلى مؤسسة تخدم أهداف النظام وما ارتبط بها من مصالح شخصية لرؤوس النظام, وتجلى ذلك بوضوح خلال الأعوام الماضية التي شهدت تصاعد أعداد رجال الأعمال وتصاعد نفوذهم داخل البرلمان, وفي ضوء ذلك تشوه وانحرف الدور الأساسي للنائب البرلماني فبدلاً من القيام بإصدار التشريعات ومراقبة أداء الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها على أي تقصير إذا به يتحول إلى نائب أداء الخدمات التي ليست من شأنه القيام بها وغالباً كان أداء هذه الخدمات لتحقيق مآرب شخصية ولم تكن لتحقيق الصالح العام[7].

وفي سبيل تحقيق تلك المصالح الشخصية كان يُساء استغلال "الحصانة البرلمانية" التي يتمتع بها النائب البرلماني أسوأ الاستغلال، وكان أبرز مظاهر ذلك: الحصول على تسهيلات ائتمانية وجمركية وضرائبية, تسهيل الحصول على قروض من البنوك بضمانات وهمية, تسهيل الحصول على أراضي مملوكة للدولة[8]، وذلك بالرغم من النص الدستوري –وفقًا للمادة (96)– على أنه: "لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة, أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقاضيها عليه, أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً" وبالتالي وصل الفساد إلى المؤسسة التشريعية, ومن ثمّ لم يعِر البرلمانيون اهتماماً لحضور جلسات مجلس الشعب وانعكس ذلك في الانخفاض المستمر لنسب الحضور بالرغم من نص الدستور في مستهل المادة (107) على أنه: "لا يكون انعقاد

---

[6] د.إبراهيم درويش, محاضرات مادة القانون الدستوري ألقيت على طلبة الفرقة الثالثة علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية للعام الدراسي 2010/2009.

[7] http:www.althwar.com, تاريخ الدخول: 2012/2/14, الساعة: 4:55م.

[8] عبد الرسول الزرقاني, مطلوب وضع خطوط فاصلة بين مهام النائب البرلمانية ومصالحه الشخصية: الحصانة والبيزنس من يخدم من؟!, 2006/4/3, متاح على: http://www.masress.com/alalamalyoum/165533, تاريخ الدخول: 2012/2/14, الساعة:5م.

المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه" مما كان يهدد الشرعية الدستورية لأغلب القرارات التي كانت تتخذ في ظل عدم حضور أغلبية الأعضاء"[9].

وبصفة عامة كانت هذه أبرز ملامح البرلمان ونوابه في ظل النظام البائد, والتي نتمنى تلاشيها تماماً في البرلمان الجديد الذي تشكَّل بإرادة شعبية حقيقية وفي ظل مناخ سياسي جديد قائم على التعددية والتنوع واحترام إرادة الناخبين, ونتمنى أن يستعيد البرلمانيون الجدد دورهم الأساسي الرقابي والتشريعي حتى يكونوا أهلاً للثقة التي منحها لهم الناخبون.

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية:

أ- **التحديات الداخلية:** تتعدد وتتفرع التحديات الداخلية التي تواجهها الدولة المصرية بصفة عامة ومن ثمّ البرلمان المصري بصفة خاصة ويتمثل أهمها فيما يلي:

1) **الدستور:** يعد الدستور الجديد هو أول وأهم التحديات التي ستواجه البرلمان الجديد لما يمثله من أهمية كبرى في تحديد ملامح الدولة المصرية الجديدة بعد الثورة؛ حيث تؤكد المادة (60) من الإعلان الدستوري على اجتماع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال 6 أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من 100 عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها ويُعرض المشروع خلال 15 يوم من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه, ويتم العمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء[10].

ويثير الدستور الجديد تساؤلات حول العديد من القضايا الفرعية مثل:

- **تفعيل دور البرلمان:** للدساتير مهمة كبيرة في تحديد معالم وحدود مدى فعالية الوظيفة السياسية التي تقوم بها المجالس التشريعية, فإلى جانب ما أفرزه الواقع السياسي من اختلال التوازن المؤسسي لصالح السلطة التنفيذية كان دستور 1971 يزيد من ضعف سلطات المجلس في مواجهة السلطة التنفيذية ويقدم نصوصاً تحد من سلطات المجلس في مواجهة السلطة التنفيذية ويقدم نصوصاً تحد من حركة وفعالية مجلس الشعب في أداء وظائفه. فلقد سمح دستور 1971 بظهور ذلك القصور الواضح الذي اجتمع عليه

[9] دساتير مصر, القاهرة : وزارة الثقافة, ص ص148-151.

[10] د.علي الصاوي(محرر), مرجع سابق, ص 43.

المحللون عند اضطلاع مجلس الشعب بدوره في مناقشة بيان الحكومة وفي الرقابة على كل من الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي, وبالنسبة للدور الأخير يمتلك مجلس الشعب سلطة متواضعة فهو يناقش ويقر مشروع الموازنة وليس له أن يُعدل فيه وعليه إعادة أي اقتراحات إن وجدت إلى الحكومة التي يكون لها القول الأخير. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجلس لايملك الحق في طلب تعديل السياسات التي يطرحها الرئيس أو الاعتراض عليها فرئيس الجمهورية لا يخضع لأي شكل من أشكال المساءلة السياسية البرلمانية في حين أنه من المفترض أن الحكومة المكونة من مجلس الوزراء هي المسؤلة سياسياً أمام مجلس الشعب[11].

ومن ثمّ يبرز السؤال التالي: هل سيمنح الدستور المصري الجديد فرصة جديدة لتفعيل أداء مجلس الشعب الجديد أم لا؟

كما يثور التساؤل حول تمثيل المرأة ونسبة 50% للعمال والفلاحين؛ هل سيشهد الدستور الجديد تغييراً فيما يتعلق بنظام الكوتة؟

- **العلاقات المدنية –العسكرية[12]**: تمثل العلاقات المدنية العسكرية أحد أهم التحديات التي تواجه البرلمان الجديد؛ حيث إن عدم التزام المجلس العسكري بالإطار الزمني المحدد لانتقال السلطة سلمياً إلى حكومة مدنية منتخبة وفقاً لنتائج الاستفتاء الدستوري, وإصدار وثيقة السلمي التي أثارت جدلاً سياسياً حاداً, فضلاً عن الأخطاء المتكررة والتخبط الواضح في أداء المجلس العسكري أثناء إدارته للمرحلة الانتقالية؛ كل هذه العوامل أعطت مؤشرات بأن المجلس العسكري يسعى للسيطرة والهيمنة على السلطة السياسية والتقويض من دور أي مؤسسة منتخبة تحظى بالشرعية, ومن ثمّ يثور التساؤل حول مدى رغبة وقدرة البرلمانيين الجدد على سحب البساط من تحت

---

[11] د.باكينام الشرقاوي, الوظيفة السياسية لمجلس الشعب, في: السيد عبد المطلب غانم (محرر), العلاقة بين تكوين البرلمان وأدائه: مجلس الشعب المصري في الفصل التشريعي 2005 –2006, جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى, 2008, ص ص 89، 92.

[12] لمزيد من التفصيل حول هذه القضية راجع: ندوة "مستقبل العلاقات المدنية العسكرية" التي نظمها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، في 14 نوفمبر 2011.

أقدام المؤسسة العسكرية لتحقيق مدنية الدولة؟ وهل سينعكس ذلك في الدستور؟

- **طبيعة النظام السياسي:** إن طبيعة النظام السياسي هي التي ستحدد معايير توزيع الأدوار بين السلطات الثلاث وعلى وجه الخصوص بين السلطة التشريعية وبين رأس السلطة التنفيذية حيث من المفترض أن نشهد خلال الشهور المقبلة انتخابات رئيس الجمهورية, ومن ثمّ يثور التساؤل حول رؤى البرلمانيين الجدد لطبيعة النظام السياسي الأنسب لمصر والذي سيتم النص عليه في الدستور.
- **دور المجتمع المدني:** هل سيسعى البرلمانيون الجدد لتمكين المجتمع المدني المصري بإطار دستوري وتشريعي يوفر مساحة أرحب وأوسع للحركة والفعل والنشاط أم إلى مزيد من فرض القيود والعراقيل؟

2) **<u>مطالب وأهداف الثورة</u>:** إن مدى الالتزام بمطالب وأهداف الثورة بصورة فعالة وناجزة هو الذي سيحدد هل سيكون البرلمان الجديد برلمان ثورة عن حق أم لا, ومن ثمّ يواجَه البرلمان الجديد بحزمة من التحديات يتمثل أهمها فيما يلي:

- **محاكمة رموز النظام السابق:** وخصوصاً فيما يتعلق بقتل المتظاهرين, فالتباطؤ والتأجيل المستمر لا يلبي مطالب الثوار بمحاكمات عادلة وناجزة مما يؤدي إلى تأزم الأمور وتعقدها.
- **تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية:** يشهد الاقتصاد المصري تراجعاً حاداً ومستمراً, فاحتياطي العملة الأجنبية تراجع من 36 مليار دولار إلى 10 مليارات دولار، وأغلب الظن سينتهي كله في مارس المقبل، والعملة نفسها تقع تحت ضغوط هائلة، وتراجع معدل الصرف سيؤدي إلى تضخم كبير والمزيد من الاضطرابات الاجتماعية، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة البطالة إلى 25%[13]، الأمر الذي جعل الاقتراض من الخارج أمراً مطروحاً

[13] محمد عبدالله يونس, استحقاقات قادمة: التحالفات المحتملة في البرلمان المصري بعد الانتخابات, 2012/1/11, موقع السياسة الدولية, متاح على:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2099/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D

بشدة وبما يفرضه من تحديات على استقلال الإرادة الوطنية, فضلاً عن الاحتجاجات والاعتصامات والمطالب الفئوية, وبالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية تشهد البلاد أيضاً ترديا وتدهورا واضحا في الأوضاع الأمنية وخصوصاً بعد سقوط جهاز الشرطة أثناء ثورة 25 يناير وانسحابه التام خلال أيام الثورة. وفي ضوء هذه الأوضاع تفرض مطالب الثوار لتحقيق العدالة الاجتماعية وعودة الأمن مع إعادة هيكلة جهاز الشرطة تحديات شديدة على البرلمانيين الجدد.

- بالإضافة إلى قطاعي الأمن والاقتصاد تشهد كافة قطاعات الدولة حالة تدهور واضح مثل قطاعات الصحة والتعليم والبيئة والنقل والسياحة والتي تحتاج إلى جهد كبير لتطوير هذه القطاعات والنهوض بها نهضة حقيقية.
- **الدوائر المنسية (الآخر الجواني):** فهناك العديد من الدوائر المصرية التي لم تكن تحظى بأي اهتمام أو أي رعاية من قِبل النظام القديم، وتتمثل هذه الدوائر في: بدو سيناء وأهالي النوبة وساكني العشوائيات وأهالي الصعيد؛ فهل سيكون لدى البرلمانيين الجدد رؤية جديدة تعيد الاعتبار لهذه الدوائر المنسية بحيث تصبح محل اهتمام الدولة المصرية؟

ب- **<u>التحديات الخارجية</u>:**

1) <u>التحديات الإقليمية</u>: إن تراجع الدور الإقليمي المصري كان أحد الدوافع الرئيسة لاندلاع ثورة 25 يناير 2011, فمصر لديها 3 دوائر أساسية تفرض عليها تحديات بمقدار ما توفره لها من فرص؛ فالدائرة العربية تفرض تحديات فيما يتعلق بقضايا الثورات العربية وخصوصاً الثورة السورية وما يتعرض له الشعب السوري الأعزل من قمع وقتل في مواجهة دبابات ومدرعات النظام السوري, فضلاً عن ضرورة متابعة تداعيات الثورة التونسية والليبية واليمنية وثورات دول الخليج وما تفرضه النظم الخليجية من تحديات على ثورات الربيع العربي, فضلاً عن ملف القضية الفلسطينية

8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9%7C-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84.aspx, تاريخ الدخول: 2012/1/29, الساعة: 3:56م.

والتي هي جوهر ملف الصراع العربي الإسرائيلي, أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الإفريقية والتي تعمد النظام السابق تهميشها بالرغم من أهميتها الحيوية للدولة المصرية وخصوصاً فيما يتعلق بملف مياه النيل, والدائرة الثالثة هي الدائرة الإسلامية وأحد التحديات التي تفرضها هذه الدائرة هي العلاقات المصرية الإيرانية فهل يمكن أن تستعيد مصر علاقتها مع إيران مرة أخرى بعد انقطاع دام ثلاثة عقود؟ وتجدرالإشارة إلى أن هذه الدوائر المختلفة تخضع لنفوذ إسرائيلي كبير فضلاً عن كونها مخترَقة من قِبل العديد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2) التحديات الدولية والعالمية: لاشك أن مصر تواجه العديد من التحديات الدولية والعالمية, يتمثل أهمها في تربص الدول الغربية الكبرى (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) للمشهد السياسي المصري والعربي الراهن وليد حالة الربيع العربي وتسعى لاستثمار أي فرصة للحيلولة دون حدوث تغيير جذري من شأنه تهديد مصالحها ونفوذها في المنطقة, وهنا يثور التساؤل التالي: هل سيتم الاستسلام لأحادية النظام العالمي واستمرار التوجه المكثف نحو الغرب مثلما كان سائداً في العهد السابق أم سنشهد سياسة خارجية مصرية جديدة مستقلة قائمة على المبادرة والمبادءة وفقاً لما تقتضيه المصلحة القومية وليس وفقاً لإملاءات فوقية خارجية؟[14]

ثالثاً: خريطة القوى البرلمانية الجديدة:

بادئ ذئ بدء، يمكن القول إن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي أدت إلى عودة الروح إلى الحياة السياسية المصرية بعد عقود طويلة من محاولات تجفيف منابعها في مصر؛ ومنها إزالة القيود القانونية التي كانت تقيد وتعوق العمل الحزبي فلقد أصبح من الممكن لخمسة آلاف عضو فقط ينتمون لعشر محافظات تكوين حزب بمجرد إخطار لجنة الأحزاب التي يغلب التكوين القضائي على أعضائها (وذلك بعد أن كان إنشاء الأحزاب السياسية يتوقف على موافقة لجنة شئون الأحزاب السياسية وكان يصل الأمر في أغلب الأحيان إلى إنشاء الحزب السياسي بحكم قضائي)، ويتم تأسيس الحزب ما دام لا يتعارض في نشاطه أو مبادئه مع مقتضيات الأمن القومي أو الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي, وقد أدى ذلك لتضاعف عدد الأحزاب حتى وصل إلى 75 حزباً سياسياً, حتى أن بعض التيارات السلفية قامت بتأسيس حزب النور بالرغم من أن

[14] أ.د.نادية مصطفى, السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (15/1-2011/5/30), دراسة مقدمة إلى مؤتمر "الثورة المصرية: الملامح والمآلات" الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، في الفترة (30 مايو – 1 يونيو 2011)، ص 6.

المعروف عنهم رفضهم للحزبية والتنظيم السياسي التي طالما عابوها على غيرهم من الحركات الإسلامية الأخرى, كما دخلت الجماعة الإسلامية الساحة القانونية والسياسية من خلال إطلاق حزبها الخاص "حزب البناء والتنمية". فضلاً عن طبيعة النظام الانتخابي الجديد المختلط القائم على تخصيص ثلثي المقاعد للقوائم الحزبية (وتعزيز وجود المرأة بين المرشحين على القوائم الحزبية) مقابل الثلث للنظام الفردي بما يتيح فرصة أكبر للأحزاب السياسية، كما تضمن النظام الانتخابي أيضاً خطوة إيجابية بتخفيض سن المرشح في انتخابات مجلس الشعب من 30 إلى 25 عاماً مما يفسح المجال أمام شريحة شبابية عريضة لاسيما من النشطاء لكي ينافسوا على مقاعد البرلمان[15], كما أنه يُرجِّح تكوين برلمان بدون أغلبية مستقرة بما يفتح باباً أوسع لمشاركة أكثر من حزب في تشكيل حكومة ائتلافية[16], ومن ثمّ فلقد ساعد ذلك على بروز قوى برلمانية جديدة عكستها نتائج الانتخابات البرلمانية على النحو التالي[17]:

أسفرت الانتخابات عن سيطرة التيارات الإسلامية (برافديها الإخواني والسلفي)على برلمان الثورة, فلقد حصل حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين على 218 مقعدا بنسبة نحو 43.7 % من إجمالي مقاعد المجلس، في حين حصلت الأحزاب المتحالفة مع حزب الحرية والعدالة في إطار التحالف الديمقراطي على نحو 10 مقاعد, وجاءت كتلة النور السلفية المكونة من أحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية في المرتبة الثانية، حيث حصلت على نحو 127 مقعدا، بما يعادل نحو 25.5% من إجمالي المقاعد, ثم جاءت الكتلة المصرية المكونة من حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع، حيث حصلت على 34 مقعدا بنسبة 6.6%, وتراجع حزب الوسط بقوة خلال المرحلتين الثانية والثالثة، ولم يتمكن خلال المراحل الثلاث سوى حصد نحو (10) مقاعد بنسبة 2% من إجمالي المقاعد التي تم التنافس عليها, أما عن ائتلاف الثورة مستمرة (الممثل الأكبر لشباب الثورة على المستوى السياسي) فلم يحصد سوى (7) مقاعد بنسبة 1.5% من إجمالي المقاعد بالمراحل الثلاث. وحصلت بعض أحزاب الفلول (حزب الإصلاح والتنمية وحزب المواطن المصري, وحزب الحرية

---

[15] أ.د علي الصاوي, مرجع سابق.

[16] محمد عبدالله يونس, التحالفات المهتزة: خريطة القوى السياسية المصرية في الانتخابات البرلمانية", موقع السياسة الدولية, متاح على:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/1981/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AA%D8%B2%D8%A9%20.aspx، تاريخ الدخول: 2012/1/29, الساعة: 4:15م.

[17] الشروق تنفرد بنشر تفاصيل النتائج الكاملة لانتخابات مجلس الشعب المنتخب, 2012/2/22, موقع جريدة الشروق, متاح على:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?id=d2197e3d-8ea8-4bad-a70c-1a0ecd706bf5

وحزب مصر القومي) على نحو (19) مقعدا بنسبة 3.8% من المقاعد التي تم حسمها قبيل جولة الإعادة, فيما فاز 26 مرشحاً من المستقلين بمقاعد في مجلس الشعب بنسبة 5.22%.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول إن القوى البرلمانية الجديدة تنقسم إلى:

- قوى إسلامية تضم في إطارها البرلمانيون الذين ينتمون إلى أحزاب الإسلام السياسي التي تشمل (حزب الحرية والعدالة, وتحالف حزب النور, وحزب الوسط).
- القوى الليبرالية واليسارية التي تنتمي إلى الأحزاب الجديدة التي انضمت إلى "تحالف حزب الحرية والعدالة" فضلاً عن الأحزاب الجديدة التي انضمت للتيار الليبرالي بعد الثورة مثل (حزب المصريين الأحرار الذي نافس من خلال الكتلة المصرية في أكثر من 46 دائرة في مجلس الشعب, وحزب مصر الحرية الذي أسسه د.عمرو حمزاوي) والأحزاب اليسارية.
- القوى الشبابية الثورية التي عبرت عنها أحزاب الوسط مثل (حزب العدل والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي).
- المستقلون.

***المعايير التي ستعتمد عليها الباحثة في اختيار عينة الدراسة:**

1. الاعتماد على الخريطة السابقة في اختيار نواب يمثلون تيارات سياسية متنوعة (كلما أمكن).
2. توافر مصادر للتواصل مع النواب.

الجزء الثاني: التطبيقي:

تم تصميم أسئلة المقابلة بحيث تشمل المحاور النظرية للدراسة (وملحق بالبحث نموذج لاستمارة أسئلة المقابلة), ولقد استطاعت الباحثة حتى وقت تسليم البحث إجراء مقابلتين إحداهما مع النائب أ/محمد عدلي(*) المرشح على قائمة حزب الوسط, والأخرى مع كل من: النائب هاني نور الدين أبو بكر والنائب أشرف أحمد عاجور(*) وكلاهما مرشحان عن حزب البناء والتنمية, ونظراً لأن جميعهم ينتمون إلى التيار الإسلامي, لجأت الباحثة لاختيار نائبان آخران(*) ينتميان لتيارات أخرى فتم اختيار النائب د/مصطفى النجار مؤسس حزب العدل ممثلاً لأحزاب الوسط

* عقدت هذه المقابلة بمركز الحضارة للدراسات السياسية يوم الأحد 19 فبراير 2012 الساعة: 4:45-5:30م.

* عقدت هذه المقابلة في مقر حزب البناء والتنمية يوم الثلاثاء 21 فبراير 2012 الساعة 6:00-6:45م.

* استطاعت الباحثة أن تحصل على أرقام التليفونات الخاصة بكل من النائب د.عمرو حمزاوي, والنائب د.مصطفى النجار لكن لم تكن هناك استجابة, كما حاولت الباحثة أيضاً تحديد مواعيد للمقابلة مع النائب د.جمال قريطم نائب حزب النور, والنائب محمد أبو حامد نائب حزب المصريين الأحرار إلا أن ظروفهما لم تسمح بالمقابلة, كما اتصلت الباحثة بالنائب المستقل د.عمرو الشوبكي إلا أنه اضطر للسفر قبل تحديد موعد للمقابلة.

الشبابية, والنائب د/عمرو حمزاوي مؤسس حزب مصر الحرية الذي ينتمي إلى التيار الليبرالي والمرشح المستقل في الانتخابات البرلمانية 2011, ولقد اعتمدت الباحثة على المقالات التي يكتبها النائبان في جريدتي المصري اليوم والشروق وبعض اللقاءات التلفزيونية التي تغطي أهم محاور الدراسة, وفيما يلي عرض لما طرحه النواب(*):

* فعن أسباب الترشح لمجلس الشعب؛ فقد أوضح النائب محمد عدلي أن قرار الترشح كان نتيجة العديد من العوامل تمثلت في: إصرار رموز النظام السابق الذين سقطوا في انتخابات 2010 على الدخول في انتخابات 2011 فكان لابد من ظهور قوى جديدة وشباب جديد لم يخض التجربة من قبل, فعليه أن يشارك ويجرب بصرف النظر عن النتيجة, حيث كان لابد من وجود وجوه جديدة تدخل الحياة السياسية. أما العامل الثاني فكان الحزب السياسي الذي رشحه فالفكرة وافقت هوى في ذهنه لدخول الشباب, وبالرغم من أنه ليس باحثاً أو سياسياً إلا أن ذلك لا يمثل عائقا فالمهم هو خوض التجربة.

وبسؤاله عن الجديد الذي يرغب في إضافته قال: أريد أن أمثل بديلاً مختلفاً تماماً لكل ما هو قديم, فالقديم كان سوء محض, فالجديد سيمثل إضافة في كل شيء (الاقتصاد والسياسة والممارسة السياسية ...), فلابد من طرح جديد ورؤية إسلامية وسطية.

ولقد أكد كل من النائب اشرف أحمد عاجور والنائب هاني نورالدين أن قرار المشاركة يعود إلى الرغبة في المشاركة لإقامة الشرع وتحقيق الإصلاح والنهوض, وبسؤالهم عن الجديد الذي يرغبون في تقديمه: كان تأكيدهما أيضاً على ضرورة وجود نخبة جديدة تتلافى عيوب البرلمانيين القدماء وتستطيع التواصل مع كافة الفئات.

أما النائب د.مصطفى النجار[18]: فلقد أوضح أن أولوية حزب العدل تتمثل في: إنهاء الفترة الانتقالية ونقل الحكم إلى مدنيين عبر انتخابات برلمانية ودستور ثم انتخابات رئاسية.

أما بالنسبة للنائب د.عمرو حمزاوي فقد قال إنه قرر خوض الانتخابات البرلمانية لسببين[19]؛ السبب الأول: محاولة بناء دائرة تصلح كنموذج للتنمية في الوطن, فلقد رصد مشاكل الدائرة التنموية وليس رصداً بالمعنى الخدمي الفاسد بالشكل الذي كان موجوداً من قبل خلال الثلاثين

---

* قد يبدو من الوهلة الأولى أن اختيار النواب به عدم تكافؤ أو عدم توازن لأن العينة تجمع بين من لديهم خبرة سياسية بحكم التخصص والنشاط وبين من لم يعتادوا العمل السياسي من قبل؛ إلا أن الباحثة ترى أن هذا يميز العينة ويثريها ويوضح مدى قدرة وتأثير وفعالية كل منهما؛ كما أن البرلمان الجديد يجمع بينهما ومن ثمّ يجب أن تكون العينة ممثلة بقدر الإمكان للتنويعات والاتجاهات المتباينة للقوى البرلمانية الجديدة.

[18] مناظرة بين د.مصطفى النجار ود.محمد يسري في برنامج 90 دقيقية على قناة المحور, 2011/12/3, متاح على:
http://www.youtube.com/watch?v=LGrS1kOyBWs

[19] مناظرة بين د.عمرو حمزاوي وأسماء محفوظ في برنامج 90 دقيقة على قناة المحور, 2011/11/16, متاح على:
http://www.youtube.com/watch?v=iD268psL_90

عاماً الماضية, وإنما مشاكل التنمية الحقيقية على الأرض من تعليم, وصحة ومواصلات, ومشاكل تتعلق بالتراث المعماري لأجزاء مختلفة بالدائرة, ومشاكل تتعلق بالبطالة وغيرها, وقد تكون هناك محاولة لتفعيل مثلث للتنمية مبني على المبادرات الأهلية والقطاع الخاص وموارد الدولة لتحقيق تنمية حقيقية على الأرض من خلال العمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان وهذه هي مهمة نائب الشعب, فمهمة نائب الشعب ليست توزيع خدمات على المحاسيب, فيفصل الأجهزة المحلية, ولكن مهمته الأساسية التشريع والرقابة لتنشيط التنمية في الدائرة وجعلها نموذج للوطن (وهذا يجيب على السؤال الخاص برؤية النائب د.عمرو حمزاوي للنائب البرلماني), فالدوائر هي مفتاح التنمية في مصر, وإذا لم نستطع أن نقوم بخبرات تنموية حقيقية على المستوى المحلي فلن ننجح.

أما السبب الثاني لترشحه في الانتخابات البرلمانية فهو إنه يحب مصر, ويريد أن يساهم في بناء الجمهورية الديمقراطية في مصر, فهو يدافع عن دستور يضمن الدولة المدنية والمواطنة والحقوق المتساوية لكل المصريات والمصريين, ويضمن العدالة الاجتماعية ويضمن دولة مدنية وهي مضاد للدولة الدينية, ومضاد أيضاً للدولة العسكرية التي بها مؤسسات عسكرية تدير الحكم أو مؤسسات عسكرية وأمنية لا تخضع لرقابة الهيئات المدنية المنتخبة أو إشرافها, و لقد أكد على أنه يدافع عن تشريعات محددة: تشريع يتعلق بالسلطة القضائية واستقلالها, تشريع يتعلق بتعديل نظام الضريبة نحو نظام ضريبة تصاعدي لفرض العدالة الاجتماعية, وتشريعات أخرى وعمل رقابي متماسك, ولقد أكد أنه يملك الكفاءة والرغبة والقدرة على ممارسة هذا العمل, وتعهد للناخبين بتواصل مستمر, والتعامل معهم كمواطنات ومواطنين في جمعية عمومية, وسيكون هناك كشف حساب سنوي مستمر سيقدم عن العمل التشريعي والرقابي لتصويب الحركة ومعرفة أين أصاب, وأين أخطأ.

* أما فيما يتعلق بالعامل الأكثر تأثيراً في تحقيق الفوز في الانتخابات: أكد النائب محمد عدلي أن نظام القوائم مثّل فارقاً كبيراً؛ فالإطار التشريعي والقانوني سهّل ظهور ونجاح وجوه لم تكن لتنجح لولا نظام القائمة، لأنها لا تمتلك الأموال الكافية لتوصيل فكرتها؛ فالانتخابات ليست فكرة مثالية ولا ترتبط بصلاح في الشخص وحسب فالقضية لها أبعاد كثيرة مثل: الأموال – العنصر البشري– العنصر الفكري الخاص بمنهجية المرشح؛ فالإطار التشريعي سهّل ذلك لكثير لم يكونوا يستطعيون الترشح بشكل منفرد.

وبالنسبة للنائبين أشرف أحمد عاجور وهاني نور الدين، فقد كان التواصل مع أهالي الدائرة هو عامل الحسم في تحقيق الفوز في الانتخابات, فلقد أكدا على تواجدهم القديم في الشارع وتواصلهم مع الناس حتى قبل خوض الانتخابات وذلك من خلال أنشطة الجمعية الشرعية وما

تقدمه من خدمات, كما أشارا أيضاً إلى الفرصة التي قدمها الإطار التشريعي والقانوني للأحزاب الجديدة.

وفيما يتعلق بالإطار التشريعي والقانوني كان للنائب د.عمرو حمزاوي رؤية مختلفة عبّر عنها في مقال له بجريدة الشروق بعنوان: "**تعديلات قانون الانتخابات 2012/12/27**"[20]؛ حيث رأى أن قانون الانتخابات يؤدي إلى تفتيت البرلمان من خلال تخصيص ثلث المقاعد لمستقلين لا يحملون برامج محددة للعمل التشريعي والتنفيذي, وإمعانا فى التفتيت يمنع القانون المعدل النائب المنتخب للبرلمان كمستقل من الانضمام لكتلة حزبية بعد الانتخابات بالرغم من أن برلمانات الدول الديمقراطية لا تمنع خروج نائب من حزب وانضمامه إلى حزب آخر أو انضمام مستقل لحزب أو انضمام نائب حزبى للمستقلين بعد خروجه من كتلته الحزبية, فمنع هذا يتنافى مع قاعدة حرية الاختيار الفردى, ولا يتعارض تغيير النائب لانتمائه بالبرلمان مع الممارسة الديمقراطية، ولا يشكل تحايلا على الناخبين, فقد يرى برلمانى مستقل أن الانضمام لكتلة حزبية فعالة أعظم فائدة لتحقيق المصلحة الوطنية ومصلحة الدائرة التى يمثلها, كما أن تخصيص ثلث المقاعد للمستقلين يعطي فرصة كبيرة لفوز عناصر الحزب الوطنى المنحل الذين اعتادوا توظيف المال الانتخابى والعصبيات والبلطجة لحسم الانتخابات لصالحهم وخصوصاً في الدوائر شديدة الاتساع.

أما فيما يتعلق برؤية النواب الجدد "للنائب البرلماني"؛ فقد أكدوا جميعاً أن الدور الأساسي للنائب البرلماني دور تشريعي ورقابي, لكن المشكلة في تغيير النظرة السائدة عن البرلماني بأنه "نائب الخدمات" فلقد أوضح النائب محمد عدلي أن هذه النظرة لن تتغير إلا في حالة واحدة هي عودة الدولة لممارسة دورها الطبيعي والالتفات إلى الناس وإزالة عبء التشغيل, فدور الدولة غائب حيث انسحبت الدولة انسحابا لم نره عند أكثر الدول رأسمالية, ففي الغرب الدولة موجودة وتحمي الأفراد من أنفسهم, وبالتالي التغيير لن يأتي من الناس وإنما من خلال عودة الدولة لممارسة أدوارها, ولقد أكد أن دوره كبرلماني سيعتمد بالأساس على الرقابة على الآداء الحكومي؛ فالبرلماني ليس منوطاً به آداء الخدمات وإنما مساءلة الدولة, والبرلماني عليه إيصال الرسالة للناس بلطف لأنه إرث قديم خصوصاً في الريف والصعيد فالنظرة السائدة للنائب هو النائب الذي يؤدي الخدمات وإذا لم يفعل ذلك لا يكون محل ثقة لهم, ومن ثمّ ستتغير هذه النظرة بتفعيل دور الدولة كمنظومة (تضم مجلس الشعب) وعودتها للمجتمع مرة أخرى.

ولقدر رأى كل من النائب هاني نور الدين والنائب أشرف أحمد عاجور أن تغيير هذه النظرة سيستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن أولى خطوات علاج هذه المشكلة سيتمثل في إصدار قانون جديد

[20] http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27092011&id=b567f3a1-5727-4796-88db-3a1e3c3867bd

للإدارة المحلية لخدمة المواطن وهذا ما أكّد عليه بشدة النائب أشرف أحمد عاجور وذلك باعتباره وكيلاً "للجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب", إلا أنه بالرغم من التأكيد على الدور الرقابي والتشريعي للنائب البرلماني إلا أنهما أكدا أنهما يساهمان في توفير بعض الخدمات مثل (أنابيب الغاز)؛ وهذا من وجهة نظري به ازدواجية لأنه يُكرِّس الصورة النمطية للنائب بأنه "نائب خدمات".

أما بالنسبة للنائب د.عمرو حمزاوي فلقد أشار في مقال له بعنوان "**يوميات الانتخابات..وعي المواطن 2011/11/14**"[21] أن الأمر يرتبط بوعي المواطنين؛ حيث قال: إن العدد الأكبر ممن أتحدث معهم لا يبحثون عن مرشحين يقدمون لهم اليوم هدايا عينية وبالغد إن نجحوا يعيدون صناعة النموذج الفاسد لنواب الخدمة بمضمونها غير التنموى والقائم على المحسوبية والفساد واستغلال أجهزة الدولة, هم يبحثون عن نواب يمثلون الدوائر لتحقيق التنمية ويمثلون الأمة لتحقيق الصالح العام, الوعى بحاجة مصر لبرلمان يتجاوز خبرة العقود الماضية ويقوم بعمل تشريعى ورقابى حقيقي منتشر بين المواطنات والمواطنين على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة تفوق بكثير توقعات النخبة والطبقة الوسطى.

وفيما يتعلق بمهارات البرلماني الفعال، أشار النائب محمد عدلي إلى ضرورة الالتزام "**بالحكمة**" التي تعتمد على المواقف المتوازنة وعدم التأثر بضغط البرلمان أو ضغط الهيئة البرلمانية للحزب, أو ضغط الشارع الذي قد يضغط أحيانًا في اتجاه قد يخالف الصواب, فسياسات البرلماني يجب ألا تكون رد فعل وإنما عليه أن يمتلك زمام المبادأة والمبادرة لطرح أطروحات إصلاحية, بالإضافة إلى المعرفة والإطلاع على كل جديد في المجالات المختلفة: الفكرية والثقافية والسياسية... وضرورة عدم الانفصال عن الناس فلابد من التواصل مع الناس والتفاعل مع قضاياهم بحيث يصبح النائب جزءا من المجتمع غير منعزل عنه؛ حيث يعقد لقاء أسبوعي في مقر الحزب, بالإضافة إلى التواصل أسبوعياً من خلال الإنترنت وهو ما يتميز به النواب الشباب الجدد.

كما أشار النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور –في هذا الإطار– إلى ضرورة التواجد والتواصل المستمر مع الناس ومشاركتهم في الأفراح والأحزان والاجتماع معهم بشكل مستمر والتواجد في المناسبات العامة مثل صلاة الجمعة، وذلك بخلاف النواب القدامى الذين لم يكن يراهم الناس إلا في أوقات الانتخابات. كما أشارا إلى أهمية إلمام النائب بالمشكلات العامة للدولة وللدائرة بصفة خاصة.

---

[21] http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14112011&id=a07c26a1-cf77-42a8-8f1f-f38426f4e8e7

وأشار النائب د.عمرو حمزاوي إلى أهمية المعرفة المنظمة, وامتلاك القدرة على تنظيم التعامل مع الشارع, واكتساب الخبرات من خلال التواصل المستمر مع المواطنين, وتقديم حلول مقترحة من خلال العمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان[22].

وفيما يتعلق بالمصادر التي يتم الاعتماد عليها في دراسة القضايا المختلفة: أوضح النائب محمد عدلي أنه يتم الاعتماد على أكثر من مركز بحثي مثل (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية, ومركز الحضارة للدراسات السياسية, ومركز البدائل) وذلك فيما يتعلق بالقضايا الفكرية, أما فيما يتعلق بالقضايا المعيشية فلابد من المتابعة المستمرة للأخبار ولكل ما هو جديد فلابد أن يكون النائب على دراية بكل القضايا التي تحدث.

ولقد أكد النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور على اعتمادهما على مراكز أبحاث للاستشارة فهناك مركز" التنمية للدراسات الاستراتجية" وهو تابع لحزب البناء والتنمية, وأيضاً "مركز الحضارة للدراسات السياسية" الذي عقد دورة تدريبية للبرلمانيين الجدد والتي حضرها النائبان, بالإضافة إلى "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية".

وفيما يتعلق بالتوافق داخل البرلمان: أكد كل من النائب محمد عدلي والنائب هاني نورالدين والنائب أشرف عاجور أن القضايا الإصلاحية والقضايا التي تمس الشارع المصري ستكون محل توافق القوى السياسية البرلمانية، مثل: الانفلات الأمني والمتطلبات المعيشية وأزمة البطالة, ولقد أكد النائب محمد عدلي أن التوافق لا يعني إلغاء الرؤية الخاصة لكل حزب بل على العكس فالتنوع واختلاف الآراء يكون مفيداً في كثير من الأوقات، فليس من الضرورة أن يكون الخلاف تصادميا, وليس هناك مشكلة في تقديم تنازلات من أجل تحقيق الصالح العام.

وهو يتفق مع النائب د.مصطفى النجار الذي دعا في مقال له في جريدة المصري اليوم بعنوان "**نحو توافق يبني وطنًا**" 2012/12/26[23] إلى ضرورة أن تحقق القوى السياسية حالة من التوافق الوطنى على خارطة الطريق وقضايا الإشكاليات التى تثير الاختلاف، وعلى رأسها إجراءات عملية نقل السلطة للمدنيين وعملية صياغة الدستور واختيار هيئته التأسيسية، ومن أجل الوصول للتوافق لابد من حدوث تنازلات من جميع القوى السياسية للوصول إلى المشترك والاتفاق عليه.

ولقد حذّر النائب د.عمرو حمزاوي[24] من انتقال حالة الاستقطابات والخلافات (التي سادت المشهد الانتخابي) إلى البرلمان, وانعكاسها على عمله؛ حيث إن المصريين ينتظرون من

---

[22] مناظرة بين د.عمرو حمزاوي وأسماء محفوظ في برنامج 90 دقيقة على قناة المحور, مرجع سابق.

[23] http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=322276

[24] لقاء بين د.عمرو حمزاوي ود.مصطفى النجار مع عمرو الليثي في برنامج 90 دقيقة على قناة المحور, 2011/12/15, متاح على: http://www.youtube.com/watch?v=mkwe192X8Pc

البرلمان الجديد أن يقوم بسياسة عامة حقيقية لمصر, ومن ثمّ لابد من تعريف مساحة جديدة للسياسة بعيدة عن هذه الاستقطابات.

وبسؤال النواب عن حزب الحرية والعدالة: أوضح النائب محمد عدلي أن حزب الحرية والعدالة لا يمكن أن يكون بأي شكل من الأشكال مثل الحزب الوطني الفاسد, ولقد أوضح أنه كما تتسم الأغلبية بالاندفاع والشدة وعدم الخبرة, فالنواب الشباب أيضاً يتسمون بالحماسة والشدة, ومن ثمّ فكلاهما يحتاج لتطوير أدائه, كما أن أحزاب الأقلية لابد أن تبرز نفسها, فإذا استطاعت أن تميز نفسها بما تطرحه فإنها لن تخضع لهيمنة أو سيطرة من الأغلبية, وهذا ما أكد عليه أيضاً النائبان هاني نور الدين وأشرف أحمد عاجور؛ حيث قالا: شتان الفارق بين الحزبين, وبالرغم من شعور حزب الحرية والعدالة بالأغلبية إلا أنه ليس لديه نية للانحياز والسيطرة بدليل التوافق الذي حدث في المجلس.

ولقد أشار النائب د.مصطفى النجار في مقاله "**نحو توافق يبني وطناً**" إلى ضرورة تخطي مفهوم الأغلبية والأقلية, ويجب ألا يتصور أحد أن عملية وضع الدستور ستكون للتيار صاحب الأغلبية البرلمانية.

بينما أكد النائب د.عمرو حمزاوي في مقال له بجريدة الشروق بعنوان" **كيف يتجاوز الليبراليون بمجلس الشعب مأزق المقاعد القليلة؟**" 2012/1/23[25] أن الإجابة باستراتيجيتين: الأولى هي: التوافق بسرعة على أولويات أجندتهم التشريعية والدفع بمسودات قوانين جديدة وتعديلات مقترحة على القوانين المعمول بها للجان مجلس الشعب المختصة لمناقشتها؛ حيث لا يملك الليبراليون داخل المجلس رفاهية أن يؤجلوا أجندتهم التشريعية إلى ما بعد الانتهاء من عمل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور, ولا يملكون أيضا ترف انتظار مشروعات القوانين والتعديلات القانونية التى ستتبناها أحزاب الإسلام السياسى للرد عليها والتعامل معها, فمثل هذا الركون لمواقع رد الفعل سيعنى تجريدنا الكامل من قدرات وإمكانيات التأثير على الأجندة التشريعية.

أما الاستراتيجية الثانية فهى التواصل والتعاون المنظم مع المجتمع المدنى وجماعات الضغط والائتلافات المتعددة المدافعة عن الحقوق والحريات لحشد الطاقات المتخصصة ولتهيئة الرأى العام لأجندتنا التشريعية, نعم نحن لم نفز إلا بعدد محدود من المقاعد ولا نملك قدرات تنظيمية كبيرة، إلا أن المجتمع المدنى بخبرات منظمات حقوق الإنسان والجمعيات النسوية والحركات النقابية يمكن أن يكون عوناً حقيقياً لنا إن نجحنا فى التواصل المنظم معه.

---

[25] http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23012012&id=6b49991a-ab1d-400a-a176-311040e9956c

وتجدر الإشارة إلى أن إجابات كل من النائبين د.مصطفى النجار ود.عمرو حمزاوي لا ترتبط بحزب الحرية والعدالة بصفة خاصة وإنما في إطار العلاقة بين الأغلبية والأقلية داخل البرلمان بصفة عامة.

أما فيما يتعلق بمعايير اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، أوضح النائب محمد عدلي أن هناك ثلاثة معايير أساسية ينبغي الاعتماد عليها وهي: الكفاءة, والتخصص, وتمثيل كافة طوائف المجتمع المصري, ولقد أكد النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور على المعيارين الأخيرين المتعلقان بالتخصص والتمثيل المتوازن. وبالنسبة للنائب د.عمرو حمزاوي فلقد دعا إلى ضرورة طرح مشاريع قوانين لتحديد معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

وفيما يتعلق بتفعيل دور البرلمان: أكد النائب محمد عدلي أن تفعيل دور البرلمان لا يتعلق بالدستور الجديد وإنما يرتبط باللائحة الحالية؛ حيث أكد أن البرلمان لن يستطيع أن يؤدي دوره المثالي أو المنوط به في ظل اللائحة الحالية التي تتسم بالتعقيد الشديد, وتُكرّس البيروقراطية, وتعطي سلطات واسعة لرئيس المجلس, وهناك محاولات لتغيير هذه اللائحة, وأشار النائب محمد عدلي –في هذا الإطار– إلى أنه أعد مقترحا للائحة جديدة. أما النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور فقد أكدا على تفعيل دور البرلمان ولكن دون تفصيل وتحديد المحاور التي تحتاج إلى تفعيل وتطوير, إلا أنهما أوضحا أن دستور 1971 سيكون مناسباً بعد إصلاح المواد التي كانت تتسم بعوار دستوري.

وفيما يخص الحصانة البرلمانية، فقد أكد كل من النائب محمد عدلي والنائب هاني نور الدين والنائب أحمد عاجور أنه كان يساء استغلالها من قِبل النواب القدامى لكنّ النواب الجدد لن يسيئوا استخدامها، وليس هناك مشكلة في وضع ضوابط لمنع استغلال الحصانة بما يخالف ما تم النص عليه في الدستور.

أما بالنسبة لتمثيل المرأة والعمال والفلاحين، أكد النائبان محمد عدلي وهاني نور الدين أنهما ليسا مع نظام الكوتة, وأنهما يؤيدان الانتخاب الحر الذي يسمح بفرص متساوية للجميع دون تمييز, بينما أكد النائب أشرف عاجور تأييده لنظام الكوتة.

وعن العلاقات المدنية العسكرية، أكد النائب محمد عدلي على أن مجلس الشعب لن يجرؤ على أن يخص المؤسسة العسكرية بسلطات في الدستور؛ فالجيش دوره في الثكنات وليس في الإدارة السياسية, فالمؤسسة العسكرية دورها الأساسي هو الدفاع. وفيما يتعلق بالرقابة على الميزانية، أوضح أن معظم مؤسسات الدولة أصابها الفساد, وإن كانت المؤسسة العسكرية أصابها بعض الفساد فالبرلمان أيضاً أصابه فساد فعلينا أن نبدأ بتطهير البرلمان أولاً حتى نستطيع تطهير كافة المؤسسات من الفساد, وهذا ما أكد عليه أيضاً النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور حيث أكدا على أن المؤسسة العسكرية دورها الأساسي هو الدفاع وحماية الحدود لكن ليس لها أي دور

سياسي, وفيما يتعلق بميزانية الجيش فلابد أن تخضع للمراقبة من خلال لجنة متخصصة مع الحفاظ على السرية إذا لزم الأمر.

ولقد أكد النائب د.مصطفى النجار في مقال له في جريدة المصري اليوم بعنوان "**نحو الهدف**" 2012/1/9[26] أن هناك هواجس لدى المؤسسة العسكرية من ترتيبات نظام الحكم ومدى تدخل المدنيين فى شؤونها، ولذلك لابد من حوار ناضج ومباشر بكل شفافية مع المؤسسة تديره لجنة من البرلمان المنتخب للوصول إلى تفاهم ومواءمة تحترم خصوصية الجيش، وفى الوقت نفسه لا تجعل من المؤسسة العسكرية مؤسسة فوق دستورية فى دولة قامت بها ثورة لإرساء القانون وإقامة العدل، مع مراعاة عدم التفريط فى حقوق الشهداء والمصابين أو جعل قضيتهم بندا من بنود التسوية مع أى جهة من مؤسسات الدولة.

أما بالنسبة للنائب د.عمرو حمزاوي فلقد قال في مقال له في جريدة الشروق بعنوان "**أحوال مصر – الخطوط الحمراء**" في 2012/12/23[27]: "دعونا نستكمل انتخابات مجلس الشعب ونطالب النواب المنتخبين، وهم أصحاب شرعية ديمقراطية لأن صندوق انتخابات غير مزور جاء بهم، بالنظر فى كيفية تبكير الجدول الزمنى الخاص بانتخابات الرئاسة بعد صناعة توافق حول هذا الهدف, فالمؤكد أن مصر لم تعد تحتمل أخطاء الإدارة السياسية للمجلس العسكرى وأن الحفاظ على المؤسسة العسكرية بات يتطلب خروج الجيش من السياسة, دعونا ندير حواراً حقيقياً دون مواربة حول شروط وضمانات خروج الجيش من السياسة، إن تلك الضمانات المتعلقة بعدم المساءلة القانونية أو تلك المرتبطة باستثمارات الجيش الاقتصادية وأمواله, فليس فى هذا من تجاوز أو مساومة، والكثير من الدول التى سبقتنا على مسار التحول الديمقراطى نجحت تدريجياً فى المواءمة بين بناء الدولة المدنية الديمقراطية وبين إخراج المؤسسة العسكرية من السياسة على مراحل, فالسبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم الراهن الذى دخلت به الدولة المصرية هو البحث عن حل سياسى للإدارة المتعثرة للمجلس العسكرى بالتسريع بإجراءات نقل السلطة، ولا يوجد غير البرلمان المنتخب للقيام بهذه المهمة وإدارة الحوار مع العسكرى حولها".

وفي ضوء هذه الإجابات يتضح أن هناك توافق بين هؤلاء النواب حول ضورة خروج المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية والعودة إلى دورها الطبيعي المنوط بها وهو الدفاع, إلا أن الإجابات توضح أيضاً تمايزاً بين النواب حول الكيفية التي ستخرج بها المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية.

---

[26] http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=323925

[27] http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22122011&id=86e04131-1290-4689-8ce5-ef5a1a3ca963

طبيعة النظام السياسي: لم يوضح النائب محمد عدلي طبيعة النظام السياسي الجديد لمصر، هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط؛ حيث أوضح أن ما سيتوافق عليه البرلمان هو الذي سيحدد.

أما النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور قد أكدا أن هناك نسبة لا بأس بها داخل البرلمان تميل إلى نظام مختلط خلال المرحلة الانتقالية ثم نظام برلماني بعد مرور المرحلة الانتقالية.

المجتمع المدني: أكد النائب محمد عدلي أن الدولة لا تدعم المجتمع المدني, بالرغم من أن المجتمع المدني إذا توافر له الدعم المناسب يستطيع أن ينهض بالبلد, فلابد أن توفر الدولة دعماً للمجتمع المدني. وفيما يتعلق بقضية التمويل الأجنبي، فإنه يرى أن التمويل الأجنبي ليس كله ضرر محض المهم أن تكون هناك ضوابط له وألا يمثل بؤر للتسلل المخابراتي أو لإفساد البلد, وأوضح أن هناك مشاريع قوانين مقدمة لتفعيل المجتمع المدني. كما أوضح النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور أن هناك توصيات من المجلس القومي لحقوق الإنسان, ومقترحات مقدمة من 39 جمعية حقوقية, يتم بحثها ودراستها, فلضمان حرية العمل لابد أيضاً من ضمان عدم المساس بالأمن القومي الوطني.

أما النائب د.عمرو حمزاوي فلقد أكد في مقاله السابق الإشارة إليه "**كيف يتجاوز الليبراليون بمجلس الشعب مأزق المقاعد القليلة؟**"[28] أننا فى أمَّس احتياج لقانون جديد للجمعيات الأهلية يحميها من تعسف وقمع السلطة التنفيذية وكلاهما لم يتوقف بعد الثورة.

أما ما يتعلق بالأداء البرلماني المنتظر للحيلولة دون حدوث تعارض بين شرعية البرلمان وشرعية الميدان، يمكن القول إن هذا السؤال لم يتم الإجابة عليه بشكل واضح ومباشر؛ حيث تجاهل كل من النائب محمد عدلي والنائب هاني نور الدين والنائب أشرف عاجور الجزء الأول من السؤال وهو المقصود "الأداء البرلماني المنتظر", وتطرقوا إلى نقطة أخرى تماماً؛ حيث حرص النواب بداية على تأكيد أن الميدان طوائف متعددة ومتنوعة ومن ثمّ تتعدد وتتنوع الآراء والأفكار, ثم يأتي بعد ذلك تأكيد أن الشرعية للشعب, وأن الميدان لا يفتئت على دور البرلمان والبرلمان لا يستطيع تجاوز دور الشعب, وعند الضغط لابد أن يتخذ المسار السليم, وإذا كان الأداء البرلماني لا يلبي كل الطموحات إلا أن الأداء سيتحسن يومياً, لكن يظل السؤال "ما هو الأداء البرلماني المنتظر للحيلولة دون حدوث تعارض؟"

أما إجابة النائب د.مصطفى النجار فهي شبيهة بالإجابات السابقة مع قدر من التوازن؛ حيث قال في مقال له في جريدة المصري اليوم بعنوان "**برلمان الثورة...صبر جميل**" في 2012/2/13[29]: "ولزاماً على هذا البرلمان أن يتفاعل مع كل الأحداث بلا استثناء, إلا أن هناك

---

[28] مرجع سابق.

[29] http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=328176

واقع ومعطيات أساسية لابد من التعاطي معها ونحن نحكم على البرلمان وأدائه، أول هذه المعطيات حداثة التجربة وضرورة إعطاءها مزيدا من الوقت لتنضج، وثانيها هو واقع الشارع المصرى الذى تم تجريف شخصيته الإنسانية على مدى عقود ممتدة، بما فيها الأفق السياسى والممارسة السياسية التى كانت منعدمة، ولذلك فإن هذا لابد أن ينعكس على أعضاء البرلمان الذين هم جزء من هذه الحالة العامة فى مصر, ليس من مصلحة الثورة ولا الثوار الاصطدام مع البرلمان أو عداؤه، ليس من مصلحة الثوار أن يقفوا فى مواجهة البرلمان صاحب الشرعية الأولى الآن فى مصر بناء على اختيار ملايين المصريين له، بل يجب على الثوار دعم هذا المجلس وتعزيز قدراته والوقوف خلفه بكل قوة لضمان تحقيق أهداف الثورة وإتمام خطوات التحول الديمقراطى، مهما بدا أداء الأغلبية مخيباً لبعض الناس، إلا أنه لا توجد أغلبية ولا أقلية تستطيع تجاهل صوت الشارع وأحلام الناس، اعتزازنا ببرلماننا المنتخب ودعمه هو الخطوة الأولى لإتمام بناء المؤسسات الوطنية التى سيتطور أداؤها مع الممارسة".

أما النائب د.عمرو حمزاوي فلقد أكد في مقال له بجريدة الشروق بعنوان "**هواجس العام الجديد – سابعنا عن شروط الأداء السياسى الفعال لمجلس الشعب**" في 2012/1/16[30] على: إن القبول الشعبى العام للمجلس لن يتحقق إلا باستكمال مقوِّم الشرعية الديمقراطية بمقوِّم آخر للشرعية يتمثل فى شرعية الإنجاز، وهذه لن تتأتى إلا بأجندة تشريعية ورقابية فعالة, الشعب يريد تحسين ظروفه المعيشية والارتقاء تنموياً بالمجتمع، الشعب يريد نقل السلطة للمدنيين على نحو منظم وسريع، الشعب يريد العدالة الاجتماعية وتطهير أجهزة الدولة، الشعب يريد احترام حقوق الإنسان ومحاسبة منتهكيها، الشعب يريد الحفاظ على الدولة واستعادة عافية مؤسساته, الشعب يريد وعلى مجلسه أن يتصدى لهذه المهام بفاعلية وأمانة, ومن ثمّ وضع أربعة شروط لفاعلية الأداء البرلماني تتمثل فيما يلي: شرط الفاعلية الأول هو توافق أغلبية مستقرة داخل المجلس على الأولويات التشريعية والرقابية ووضعها فى جدول زمنى واقعى وإعلانه على الرأى العام, شرط الفاعلية الثاني هو بناء الثقة بين الأحزاب والكتل المختلفة وحرصها جميعا على تجاوز صراعات ما قبل الانتخابات واستقطابات المشهد الانتخابى, شرط الفاعلية الثالث هو إقناع الرأى العام بأن المجلس وبأغلبية مستقرة يريد أن يراقبه الشعب ويحاسبه وعازم على العمل بشفافية وعلانية, شرط الفاعلية الرابع هو تحقيق نجاحات حقيقية وسريعة تطمئن المصريات والمصريين إلى أن المجلس قادر على العمل بفاعلية.

مطالب وأهداف الثورة: أكد كل من النائب محمد عدلي والنائب هاني نورالدين والنائب أشرف عاجور على فتح كل الملفات فيما يتعلق بالمحاكمات والوضع الاقتصادي والأمني ومشكلات

[30] http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16012012&id=2f103626-c1b8-4676-8ec4-38076f074ddd

الفقر والتعليم والصحة والبيئة, مع التأكيد على ضرورة التمييز بين مطالب يمكن تحقيقها بشكل عاجل مثل المتطلبات اليومية والوضع الأمني، ومطالب تتحقق بالتدريج وتحتاج للوقت مثل تحقيق العدالة الاجتماعية. وأكد النواب على أهمية علاج القضايا المتعلقة ببدو سيناء وتحقيق التنمية لسيناء التي تمثل منطقة استراتجية وحيوية للدولة المصرية فهي منطقة أمن قومي, والتأكيد على ضرور دمج بدو سيناء وأهالي النوبة بالنسيج المجتمعي المصري حتى يشعروا بالمواطنة والمساواة, وكذلك التأكيد على فتح ملف العشوائيات والسعي نحو تطوير هذه المناطق أو توفير مناطق أخرى تضمن لأهلها حياة إنسانية كريمة, والأولوية ستكون لاحتياجات المواطنين, مع محاولة تحقيق التوازن بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

القضايا الإقليمية: أوضح كل من النائب محمد عدلي والنائب هاني نورالدين والنائب أشرف عاجور أن هناك خطاب برلماني واضح ومحدد تجاه القضايا الإقليمية وخصوصاً الثورات العربية وتحديداً الثورة السورية, وأشادوا بالدور الذي تقوم به اللجان المتخصصة في هذا الشأن مثل "لجنة الشئون العربية, ولجنة الشئون الخارجية".

دوائر السياسة الخارجية المصرية: أكد النائب محمد عدلي على ضرورة خلق دائرة نفوذ سياسي داخلية في شبه جزيرة سيناء التي تمثل منطقة استراتجية وحيوية لأمن مصر القومي, والمناطق التي تمثل امتدادا طبيعيا لأمنها القومي مثل فلسطين وغزة وما يتاخمها, ثم خلق دوائر نفوذ في جنوب السودان ومنطقة البحيرات العظمى, ولقد أكد على أن هذه الدوائر المختلفة هي دوائر متحاضنة, كما أكد النائبان هاني نورالدين وأشرف عاجور على أهمية الانتماء العربي والإسلامي والعمل في إطار هذه الدوائر, فضلاً عن الامتداد الإفريقي وضرورة تفعيل طرق جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية وفي كافة المجالات.

التحديات الخارجية: أوضح النائب محمد عدلي أن التحديات الخارجية تتمثل في تصاعد نفوذ العديد من الدول داخل الدوائر المختلفة السابق الإشارة إليها مثل النفوذ الإسرائيلي والنفوذ الفرنسي، فالعودة إلى هذه الدوائر سيمثل مهمة صعبة وشاقة ومن ثمّ علينا أن نبدأ لأننا تأخرنا كثيراً, فضلاً عما تمثله دول الخليج من تحديات لثورات الربيع العربي. أما النائبان هاني نور الدين وأشرف عاجور فلقد رأيا أن التحديات الخارجية تتمثل في الدول الغربية المتخوفة من تصاعد الإسلاميين وعدم السير على خطى النظام السابق, مع تأكيد التحدي الذي تمثله دول الخليج و ما اتخذته من موقف محايد ورفضها مد يد العون الاقتصادي لمصر, وسيتم مواجهة ذلك بهدوء وحكمة وتجنب الدخول في صدام, وإقامة علاقات بها شراكة وودية.

مصر كفاعل في التفاعلات الدولية والعالمية: أكد النائب محمد عدلي أنه لا يوجد فاعل مستقل نظراً لتعقد وتشابك العلاقات لكن يمكن الحديث عن "فاعل مميز", وتستطيع مصر من خلال خلق نفوذ داخلي وإقليمي قوي أن تصبح فاعلا مميزا في الساحة الدولية والعالمية, وهذا ما أكد

عليه أيضاً النائبان هاني نورالدين وأشرف عاجور حيث أكدا على أهمية البناء الداخلي للدولة في المقام الأول بما يُمكِّن من صناعة مصر قوية وناهضة.

ثالثاً: نتائج الدراسة*:

إن القراءة الإجمالية لما طرحه هؤلاء النواب الجدد تشير إلى الآتي:

1. رؤية القوى البرلمانية الجديدة: إن القوى البرلمانية الجديدة على اختلاف توجهاتها ومرجعياتها تحمل فكرا ورؤية جديدة عبرت عنها العديد من المؤشرات:
   - الرغبة في أن يمثلوا قوى برلمانية جديدة تُصلِح ما أفسده النظام السابق وتكون قادرة على التغيير.
   - إدراك هؤلاء النواب الجدد لدورهم الأساسي المنوط بهم وهو الدور الرقابي والتشريعي وليس الدور الخدمي, مع حرصهم وتأكيدهم على أهمية التواصل المنظم والفعال مع الناس وأهالي الدائرة بصفة خاصة.
   - الحرص على المعرفة والاطلاع المستمر وتطوير الأداء وتقبل الاستشارة من خلال الاعتماد على العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة.
   - يحمل النواب الجدد رؤية جديدة لمفهومي (الأغلبية والأقلية) فلم يعد المعيار هنا هو العدد وإنما أصبح الكفاءة والفاعلية, ومن ثمّ تحول الأمر من أغلبية وأقلية عددية إلى أغلبية أقلية نوعية.
   - توافر الوعي والإدراك الحقيقي للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البرلمان, وتوافر أيضاً الرغبة والعمل على التصدي لهذه التحديات وعلاجها.
2. علاقات القوى البرلمانية بعضها ببعض: يمكن القول إن هؤلاء النواب الجدد طرحوا مفهوما متميزا "للتوافق" يضبط العلاقة بين القوى البرلمانية, ويعود تميز الطرح في أن التوافق ليس صهرا للاختلافات والتمايزات بين القوى البرلمانية, وإنما توافق قائم على استثمار هذا التعدد والتنوع والاختلاف في الاتجاهات والمرجعيات والرؤى وإدارتها إدارة رشيدة منظمة تتجاوز المصالح الحزبية من أجل تحقيق المصالح العامة الوطنية, فضلاً عن أن العلاقة لم تعد علاقة هيمنة أغلبية على أقلية وإنما هي علاقة توازنية يحكمها الأداء الفعال والعمل الجاد.
3. أوجه القصور: بالرغم من توافر رؤية جديدة بالفعل للقوى البرلمانية الجديدة, إلا أن هذه الرؤية يشوبها بعض القصور:

* تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج ليست نتائج عامة تشمل كل البرلمانيين الجدد وإنما تعبر عن عينة البحث والدراسة.

ففيما يتعلق بالدور الرقابي والتشريعي للنائب البرلماني, لا يزال يساهم بعض النواب في تأدية الخدمات وهو بذلك يساهم في تكريس فكرة "نائب الخدمات", إنما ينبغي عليهم أن يستثمروا تواصلهم مع الناس للتأكيد على الدور الرقابي والتشريعي وتفعيله في محاسبة المقصرين, كما تتسم رؤية البرلمانيين الجدد بالتركيز الشديد على القضايا الآنية والقضايا الداخلية وهو ما تفرضه طبيعة المرحلة لاشك, **ولكن يفتقر البرلمانيون الجدد إلى رؤى استراتجية طويلة المدى تؤسس لدولة مصرية متقدمة وناهضة حقيقياً في كافة المجالات وهذا هو الهدف الأسمى للجميع**, وبالرغم من تأكيد النواب على أن الأولوية ستكون لمطالب الشارع, إلا أن بعضهم لم يشر إلى **شرعية الإنجاز دون الإخلال**, فهذا البرلمان جاء تعبيراً عن إرادة شعبية حقيقية والشعب ينتظر منه الكثير على الأقل خلال الدورة البرلمانية الأولى التي ستمثل اختباراً حقيقاً لهذه القوى البرلمانية.

وفي ضوء ما سبق طرحه يمكن القول إن القوى البرلمانية الجديدة تواجه الكثير من التحديات إلا أنها تمتلك أيضاً الكثير من الإمكانيات التي تمكنها من مواجهة هذه التحديات وعلاجها, فكل المؤشرات السابق ذكرها تشير إلى أن البرلمانيين الجدد يسلكون مساراً جديداً يختلف عن المسار القديم.

أسئلة المقابلة

1. لماذا قررت الترشح في الانتخابات البرلمانية 2011؟ ما الجديد الذي ترغب في تقديمه؟
2. ما هو العامل الأكثر تأثيراً في تحقيق فوزك في الانتخابات؟
3. ماهو تصورك للنائب البرلماني؟
4. كيف تستطيع أن تغير النظرة السائدة عن البرلماني بأنه "نائب الخدمات"؟
5. ما هي المهارات التي لابد أن يتميز بها البرلماني الفعال؟
6. ماهي المصادر التي تعتمد عليها في دراسة القضايا المختلفة؟ هل تعتمد على مراكز أبحاث للاستشارة؟
7. هل ترى أن الإطار التشريعي والقانوني الذي تمت في إطاره الانتخابات مثّل فرصة جديدة للمرشحين؟
8. ماهي القضايا المشتركة التي يمكن أن يتأسس عليها التوافق؟
9. هل ترى أن حزب الحرية والعدالة يمكن أن يمارس ذات الدور الذي لعبه الحزب الوطني في البرلمان السابق؟

نعم: الدلائل والمؤشرات/ آليات المواجهة؟

10. ما هي المعايير التي سيتم الاستناد عليها لتحقيق التحالف مع أحزاب أخرى في البرلمان؟
11. الدستور الجديد:
    - دور البرلمان.
    - دور المؤسسة العسكرية وميزانيتها.
    - النظام السياسي الجديد.
    - المجتمع المدني نحو التمكين أم التجميد.
12. ما هو الأداء البرلماني المنتظر للحيلولة دون تعارض شرعية البرلمان مع شرعية الميدان؟
13. مطالب وأهداف الثورة (المحاكمات– الأمن التقليدي والإنساني– الدوائر المنسية: بدو سيناء /أهالي النوبة/أهالي الصعيد), **وأي منهم له الأولوية؟**
14. هل سيكون هناك خطاب برلماني واضح تجاه القضايا الإقليمية مثل (الثورات العربية/القضية الفلسطينية/الملف النووي الإيراني/...)؟
15. كيف يمكن أن تساهم كبرلماني في إعادة تشكيل علاقات مصر بدوائرها المختلفة؟ ولأي دائرة ستكون الأولوية؟
16. ماهي التحديات الخارجية التي ترى أنها يمكن أن تعيق فعالية الأداء البرلماني؟ وكيف ستواجهونها؟

17. كيف يمكن أن يساهم البرلمان في استعادة مصر لمكانتها كفاعل مستقل ومحور في التفاعلات الدولية والعالمية؟